

الخلافة

[75] فيه عظم، فان كان منزوع العظم جاز قولاً واحداً. وإن بيع مع العظم قال أبو سعيد الاصطخري: يجوز ذلك (1). وحكي عن أبي إسحاق أنه لا يجوز (2). دليلنا: الآية (3)، ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دليل. مسألة 125: يجوز بيع لحم مطبوخ بفضه بفض، وبيع المشوي بفضه بفض، وبيع المشوي بالمطبوخ، وبيع المطبوخ أو المشوي بالنبي. وقال الشافعي: كل ذلك لا يجوز (4). وقال: إذا ييس ثم أصابه الندي حتى ابتل لم يبع بفضه بفض (5). دليلنا الآية (6)، ودلالة الأصل، ولا مانع يمنع منه لان بيع. مسألة 126: لا يجوز بيع لحم الحيوان بالحيوان إذا كان من جنسه، مثل لحم الشاة بالشاة، ولحم بقر بقر، وإن اختلف لم يكن به بأس. وبه قال في الصحابة أبو بكر (7)، وهو مذهب مالك، والشافعي، والفقهاء السبعة من أهل المدينة (8)، إلا أن للشافعي في بيعه بغير جنسه قولين: أحدهما: لا يجوز (9)، لعموم الخبر. (1) المجموع 11: 221 و 223، وفتح العزيز 8: 184. (2) المجموع 11: 223، وفتح العزيز 8: 184. (3) البقرة: 257. (4) الام 3: 81، والمجموع 11: 91 - 92، وفتح العزيز 8: 184، والسراج الوهاج: 209. (5) الام 3: 26. (6) البقرة: 275. (7) مختصر المزني: 78، والمجموع 11: 195 و 199، وفتح العزيز 8: 188. (8) مختصر المزني: 78، والمجموع 11: 199، والسراج الوهاج: 179، وكفاية الاخير 1: 152، وبداية المجتهد 2: 136، والمغني لابن قدامة 4: 159 - 160، والشرح الكبير 4: 159، والبحر الزخار 4: 337، وفتح العزيز 8: 188. (9) الام 3: 81، والمجموع 11: 209، والوجيز 1: 138، والسراج الوهاج: 179، وبداية المجتهد 2: 136.